

برنامج البنك الدولي من أجل تحقيق النتائج في الجمهورية اللبنانية
بغية تقديم الدعم للمشروع الثاني لمبادرة
الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم
تقييم النظم البيئية والاجتماعية
ملخص تنفيذي

أ. خلفية البرنامج

1. تأثر حوالي 6.8 مليون طفل في سن المدرسة بأزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل الأزمات ما يقرب من 5.4 مليون طفل في سوريا و1.4 مليون طفل من الأطفال اللاجئين السوريين، ومعظمهم حرموا من حقهم في التعليم. ففي لبنان، يذكر أن واحداً من كل عشرة أشخاص من الأطفال اللاجئين السوريين. وهناك 380000 طفل في سن 5 إلى 17 عاماً، حوالي 60 في المائة منهم من غير الملتحقين بالتعليم المدرسي الرسمي. وذلك له عواقب على المديين القصير والطويل على حد سواء. وبالنسبة للعائلات التي تتعامل مع الصراعات اليومية للنزوح، يمثل ذلك عبئاً إضافياً اليوم. واستناداً إلى الأزمات السابقة والأدلة المستفيضة، من المرجح أن يؤدي الافتقار إلى التعليم المدرسي اليوم إلى حياة الفقر والكفاح غداً. وبالنسبة للبنان، فقد أدت الطبيعة المطولة للأزمة والطلب الهائل على التعليم المدرسي إلى حدوث ضغوط على نظم تقديم الخدمات، بما في ذلك نوعية التعليم للأطفال اللاجئين والمجتمع المضيف على حد سواء. ويمثل استضافة مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين عبئاً اقتصادياً واجتماعياً يتطلب مساعدة دولية. أما بالنسبة لبلاد مصدر اللاجئين، حيث يأمل السكان اللاجئين في العودة يوماً ما، يمثل الافتقار إلى إمكانية الحصول على التعلم الآن جيلاً تفوته فرصة اكتساب المهارات حاسمة الأهمية عندما تتطلب جهود إعادة الإعمار وبناء السلام قوة عاملة ماهرة وقادرة على العمل. والشيء الذي يستدعي الاهتمام العاجل هو أن وجود سلام طويل الأمد في المنطقة يتطلب تزويد الشباب ببدائل منتجة ومجزية للانضمام إلى الصراع الدائر.

2. رداً على ذلك، أطلقت الحكومة اللبنانية، بدعم من المجتمع الدولي، مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (RACE). تم إطلاقها للمرة الأولى في عام 2013، وتسعى مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم إلى تحسين فرص الحصول على التعليم الرسمي بالنسبة لـ 460000 طفل من الأطفال اللاجئين السوريين والأطفال اللبنانيين المحرومين في البلاد. وخلال المرحلة المقبلة من الدعم (المشروع الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم، 2016-2021)، اتفقت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية (MEHE) مع الشركاء على إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق المساواة في إمكانية الحصول على الفرص التعليمية في النظام العام الرسمي، وتحسين نوعية وشمولية بيئة التعليم والتعلم، وتعزيز نظام، وسياسات ورصد التعليم الوطني، من خلال مضاعفة جهودها وتقديم الدعم المالي الإضافي. ومن المتوقع أن الجهود المبذولة في إطار المشروع الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم سوف تسهم بشكل كبير في التقليل من صعوبات الأسر اللبنانية واللاجئة، مع تعزيز قدرة نظام التعليم اللبناني على المدى الطويل على اعداد الأطفال للحياة والعمل بمجرد عودة الاستقرار الإقليمي.

3. اقتصر النجاح حتى الآن على المستوى الابتدائي، مع بقاء عدم التحاق أغلبية الأطفال اللاجئين بالمدرسة في سن مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي والثانوي. تم احراز قدرا كبيرا من التقدم في الأشهر القليلة الماضية، مع دخول 141722 سوري في المدرسة الرسمية، أي ما يقارب من 42843 أكثر من عام 2014. ولا يزال، ينتمي قرابة 87 في المائة من الأطفال اللاجئين السوريين المدمجين في المدارس العامة في العام الدراسي 2014-2015 إلى الفئة العمرية 6-15. وقد التحق 2 في المائة فقط من الأطفال في سن المرحلة الثانوية (15-18 عاما) بالتعليم الثانوي الرسمي، مما يحرم معظم هذه الفئة العمرية من الإعداد الكافي للمشاركة الفعالة في المجتمعات اللبنانية والسورية ويحرمهم أيضا من البيئة الواقية ضد التطرف والتجنيد. كما التحق 14 في المئة فقط من الأطفال اللاجئين في الفئة العمرية 3-5 بالتعليم العام في مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية، محبطا بذلك العديد من فوائد التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة للاجئين ونظام التعليم، بما في ذلك الحد من تكلفة التعليم التقويمي في الصفوف اللاحقة.

4. حتى عند مقدرة الطلاب على الذهاب إلى المدرسة، تشكل نوعية التعلم مصدرا بالغا للقلق. وقد ترتب على الضغوط الهائلة التي فرضتها زيادة الطلب على النظام التعليمي في لبنان، بما في ذلك اكتظاظ الفصول بالطلاب وقصر الساعات الدراسية بالنسبة للفترة الثانية، أثارا كبيرة على نوعية التعليم. على الرغم من أن مواد التدريس والتعلم قد تم تمويلها وتوزيعها على نطاق واسع، تبدو قدرة المدارس على تحويل هذه المدخلات إلى تعلم مشوية. وقد كان رصد تعلم الأطفال اللاجئين محدودا، مع عدم وجود أي تحليلات متاحة لنتائج التعلم. وتعرض المكاسب في إمكانية الحصول على التعليم إلى خطر التقويض بسبب ضعف في نوعية التعليم، والتي تعد واحدة من القوى المحركة لارتفاع معدلات التسرب بين الأطفال السوريين.

5. تبني هذه المرحلة الجديدة من استراتيجية مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم على الزخم الذي تحقق حتى الآن، وتوسع من نطاق النجاح حتى الآن إلى مجالات التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي. يعمل البنك الدولي عن كثب مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرهم لدعم وزارة التربية والتعليم العالي في تنقيح استراتيجية مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتغطي مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم السنوات الدراسية من 2016/2017 إلى 2020/2021، وسوف تتطلب توفير تمويل إضافي لإستكمالها. وجدير بالذكر أن أداء الاستثمارات الحالية، بما في ذلك منحة مشروع استقرار نظام التعليم في حالات الطوارئ يتسم بالجودة، مع صرف 22% في الأشهر التسع الأولى والنتائج بما في ذلك الكتب المدرسية لجميع طلاب المدارس العامة من مرحلة الروضة إلى الصف 9، والدعم المالي للمدارس.

ب. أهداف البرنامج

6. من شأن الهدف الإنمائي للمشروع أن يتمثل في دعم البرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم في تقديم الخدمات التعليمية ذات النوعية للأطفال اللبنانيين والأطفال اللاجئين. وسيتم تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق إمكانية الحصول المتكافئ على التعليم المدرسي، وتحسين الظروف من أجل التعلم، وتعزيز إدارة النظام التعليمي.

ج. نتائج ومكونات البرنامج الرئيسية

7. توافق العرض والطلب لتلبية الاحتياجات التعليمية [الإلتحاق بالتعليم]. من شأن البرنامج أن يدعم زيادة أعداد الإلتحاق بالمدارس وإتمام التعليم للأطفال اللاجئين وأطفال سكان البلد المضيف. بالإضافة إلى الاستفادة من الاستثمارات في برامج التحويلات النقدية المشروطة وغيرها من الإجراءات التدخلية في جانب الطلب من قبل الشركاء الآخرين كجزء من برنامج مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم، وسيشمل البرنامج التوسع في جانب العرض في المدارس والفصول الدراسية. ومن الأهمية بمكان أن تتجاوز هذه المرحلة من مبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم رصد الإلتحاق، إلى التركيز ومكافأة الحضور، وفي نهاية المطاف إلى الإتمام.
8. دعم التعليم ذي النوعية العالية [النوعية]. يهدف المشروع من خلال الرصد المستمر، وتعزيز تدريب ودعم المعلمين، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مواصلة الحوافز لتقديم الخدمات مما يؤدي إلى المزيد من تعلم الطلاب، من خلال تقديم مؤشرات مرتبطة بالصراف حول تقديم الخدمات. وسيشمل ذلك أيضا الأخذ ببعض الأساليب لرصد تعلم الطلاب بطريقة موثوق بها وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت.
9. مبادرات السياسات لتلبية أهداف البرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم [تعزيز النظام]. من بين مبادرات السياسات التي ينبغي استكشافها هي تلك المتعلقة بتعزيز حماية الطفل، وتعزيز المشاركة المجتمعية لدعم الإلتحاق واستبقاء الطلاب بالمدارس والتعلم.
10. سيتم قياس نتائج البرنامج الرئيسية بالمؤشرات المقترحة¹:

- نسبة الأطفال في سن المدرسة (3-18) المقيدون بالتعليم الرسمي (رياض الأطفال، والتعليم الأساسي، والثانوي والتدريب المهني)، والتعليم غير الرسمي، الذين تم تصنيفهم حسب نوع الجنس، والجنسية والمنطقة.
- عدد الطلاب (03-18 عاما) الملتحقين بالمدارس الرسمية العامة التي يتم تقديم المواد التعليمية الملائمة لها
- عدد الطلاب المستفيدين من تشييد أو إعادة تأهيل أماكن التعلم حديثا
- عدد الطلاب الذين أتموا الصفوف 7، 8، 9، 10 و 11 و 12 (في السنة) المصنفين حسب نوع الجنس، والجنسية والمنطقة
- عدد الطلبة الحاصلين على شهادات إتمام الصفوف 9 و 12 المصنفين حسب نوع الجنس، والجنسية والمنطقة
- النسبة المئوية للأطفال في المدارس الابتدائية الذين انتقلوا إلى التعليم الثانوي أو المهني
- النسبة المئوية للأطفال في نهاية الصف 2 والصف 6 القادرين على الأداء على مستوى الصف في مواد محددة
- النسبة المئوية للمعلمين/المعلمين الملاحظ تلبيتهم لمعايير المعلم الوطنية

¹ تمثل هذه القائمة المؤشرات الأولية التي تم اختيارها من بين المؤشرات الحالية في البرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم. وسيتم صقلها مع وزارة التربية والتعليم العالي، والمركز التربوي للبحوث والإنماء والشركاء الآخرين للبرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم.

- النسبة المئوية لمدارس الفترة الثانية التي لديها شراكة فعالة مع المجتمع المحلي
- خطة تشغيلية سنوية لقطاع التعليم مع تقدير التكاليف تصدرها وزارة التربية والتعليم العالي كل عام
- بيانات مصنفة معنية بالتحاق الطلاب بالمدارس متاحة بحلول 1 فبراير/شباط وتلك المعنية بإتمام الصف بحلول 1 أغسطس/آب من كل سنة للسنة الدراسية الحالية (جميع أنواع المدارس: القطاعين العام والخاص)
- وضع وتنفيذ إطار لإدارة البيانات
- الموافقة على استراتيجية إصلاح المناهج الوطنية والإعلان عن التقدم المحرز في وضع المناهج الدراسية من قبل لجنة المناهج الدراسية
- إزالة الحواجز القانونية والوثائقية لإمكانية الحصول على التعليم
- وضع وتنفيذ إطار تقييم التعلم الوطني
- تأييد معايير المعلم الفعالة
- وضع وتشغيل نظام إدارة أداء والتطوير المهني للمعلمين
- تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم العالي والمركز التربوي للبحوث والإنماء من خلال تعيين موظفي الخدمة المدنية المحددين والمؤهلين تأهيلا عاليا لمناصب في المركز التربوي للبحوث والإنماء، ووزارة التربية والتعليم العالي والمناطق التربوية

د. تقييم النظم البيئية والاجتماعية: الأهداف والنهج

11. تجدر الإشارة إلى أن البرنامج من أجل تحقيق النتائج هو أداة إقراضية خاصة بالبنك الدولي والتي تقدم الدعم إلى البلدان الأعضاء لتحسين تصميم وتنفيذ برامجها التنموية في البنية التحتية، والتعليم، والصحة والقطاعات الأخرى، وفي الحكومة المحلية وتنمية المجتمع المحلي، وفي المجالات الشاملة لعدة قطاعات مثل إدارة القطاع العام وتنمية القطاع الخاص. ويضع برنامج البنك الدولي من أجل تحقيق النتائج التركيز بشكل مباشر على نتائج التنمية من خلال ربط المدفوعات بنتائج أو مؤشرات الأداء الملموسة والشفافة والقابلة للتحقق. ويعمل برنامج البنك الدولي من أجل تحقيق النتائج مباشرة مع مؤسسات ونظم البرنامج، وعند الاقتضاء، يسعى إلى تعزيز حوكمة تلك المؤسسات وقدراتها ونظمها مع مرور الوقت.

12. الملامح الرئيسية لبرنامج البنك الدولي من أجل تحقيق النتائج هي كما يلي:

- تمويل نفقات برامج تنموية محددة للمقترض؛
- الصرف على أساس تحقيق النتائج الرئيسية (بما في ذلك النتائج السابقة) في ظل مثل هذه البرامج؛
- استخدام، وحسب الاقتضاء، تعزيز نظم البرنامج لتقديم ضمان استخدام أموال البرنامج على نحو ملائم وأن الآثار البيئية والاجتماعية تم معالجتها بشكل ملائم؛ و
- تعزيز، عند الاقتضاء، القدرات المؤسسية اللازمة لمثل هذه البرامج لتحقيق نتائجها المرجوة.

13. يعد تقييم النظم البيئية والاجتماعية أمراً بالغ الأهمية لضمان أن عمليات البرنامج من أجل تحقيق النتائج قد تم تصميمها وتنفيذها بطريقة تحقق أقصى قدر من المنافع البيئية والاجتماعية المحتملة. يقوم تقييم النظم البيئية والاجتماعية بتقييم سلطة المقترض وقدراته التنظيمية وأدائه حتى الوقت الحالي، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالبرنامج، وينص على الإجراءات التكميلية حسب الضرورة.

14. أهداف تقييم النظم البيئية والاجتماعية هي:

- توثيق إجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية، والمعايير والمسؤوليات المؤسسية التي سيتم تطبيقها على البرنامج المقترح؛
- تقييم القدرات المؤسسية على إدارة الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة وفقاً للاحتياجات الخاصة بكل بلد في إطار البرنامج المقترح؛
- تقييم مدى اتساق نظم المقترض مع المبادئ الأساسية والسمات المحددة في المذكرة التوجيهية للبرنامج من أجل تحقيق النتائج المعنية بالتقييم البيئي والاجتماعي؛
- تحديد المخاطر والآثار البيئية السلبية المحتملة للبرنامج والتأكد من أن تلك المخاطر سوف تخضع لفحص أولي واف حتى يتسنى تحديد تدابير التخفيف ذات الصلة وإعدادها وتنفيذها؛
- التوصية باتخاذ إجراءات محددة لتحسين قدرات النظراء أثناء التنفيذ للتأكد من أنهم قادرين على أداء مهمتهم على نحو ملائم. وسيتم الاتفاق على هذه التدابير بين العميل/المقترض والبنك الدولي، وسوف تدرج في الأنشطة التي سيدعمها البنك الدولي والمقترض خلال فترة عمر البرنامج.

هـ. الآثار البيئية والاجتماعية

15. تدرج المخاطر البيئية الرئيسية لاستثمارات البرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم تحت مكون الإنجاح بالتعليم. من المرجح أن لا تتحمل المجتمعات المحلية أي ضغوط بيئية خلال عملية تقييم الاحتياجات؛ وأن تتحمل قليلاً من الضغوط البيئية أثناء تشييد المدارس حيث سيتم النظر في تدابير التخفيف خلال البناء؛ وتتحمل الحد الأدنى من الضغوط البيئية بعد تشغيل وصيانة المباني المبنية حديثاً. وتشمل الآثار البيئية السلبية المحتملة تحت مرحلة التشييد، تلوث الهواء من الغبار والعوادم؛ والمضايقات مثل الضوضاء؛ والنفايات الصلبة والسائلة من مواقع البناء والمعسكرات العمالية؛ وتآكل التربة واحتمال انقطاع حركة المرور. وسيتم تخفيض مخاطر الأمراض المحمولة جواً، والمتصلة بالمياه وعدوى طفيليات النفايات الصلبة أثناء وبعد التشييد والتي تؤثر على المعلمين والطلاب على حد سواء.

16. استناداً إلى حجم ونطاق المشاريع التي ستمول في إطار البرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (أي، إعادة تأهيل الفصول الدراسية أو التوسع في عدد الفصول الدراسية)، من المتوقع أن تكون الآثار البيئية والاجتماعية صغيرة إلى متوسطة الحجم، مع اقتصار معظم الآثار السلبية على مرحلة البناء، وفي مواقع محددة وبشكل مؤقت. ستخضع جميع الاستثمارات لعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وفقاً للقوانين واللوائح والنظم البيئية الوطنية. وترد هذه الإجراءات في تقييم النظم البيئية والاجتماعية. وترتبط معظم الآثار السلبية المرتبطة بأنواع الأعمال الممولة في إطار البرنامج الثاني لمبادرة

الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم بمرحلة البناء: تشمل الآثار البيئية السلبية المحتملة تلوث الهواء من الغبار والعوادم؛ والمضايقات مثل الضوضاء؛ والنفايات الصلبة والسائلة من مواقع البناء والمعسكرات العمالية؛ وتآكل التربة واحتمالية انقطاع حركة المرور. ولكن تعد هذه الأنواع من الآثار محددة الموقع ومؤقتة بصفة عامة. وتشير الخبرة المكتسبة من تنفيذ أنواع مماثلة من الأشغال في لبنان إلى أن الآثار على المدى القصير بالنسبة للجزء الأكبر يمكن منعها أو تخفيفها بالإجراءات التشغيلية القياسية والممارسات الإدارية الجيدة للبناء. وسوف تدرج هذه الإجراءات في الدليل الفني الذي تم تحديثه، وسوف تكون جزءاً أساسياً من خطط الإدارة البيئية المحدثة المدرجة في وثائق العطاءات للمقاولين التي تم إعدادها في إطار المشروع الثاني لتطوير التعليم الخاص بالبنك الدولي في عام 2010 (خطة الإدارة البيئية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشروع الثاني لتطوير التعليم (EDP II)).

17. ترتبط العديد من المخاطر الاجتماعية والفرص المتاحة الرئيسية لهذا البرنامج بقضايا الصراع والفقر والإقصاء والحوكمة حيث أنها تتفاعل عن كثب مع قطاع التعليم [الإلتحاق بالتعليم]. وتشمل بعض من المخاطر الاجتماعية الرئيسية المحددة ما يلي:

- قد يسهم الافتقار إلى التعليم غير الرسمي في زيادة الإقصاء الاجتماعي. وجدير بالذكر أن حوالي 60 في المائة من الأطفال اللاجئين غير ملتحقين بالتعليم المدرسي الرسمي، ويرجع السبب في بعض الحالات إلى الأعراف الثقافية التي تمنع الفتيات (ولا سيما الفتيات المراهقات) من الذهاب إلى المدرسة. وفي حالات أخرى، يتسرب الشباب من المدرسة للعمل في القطاع غير الرسمي وإعالة أسرهم.
- تعد معدلات الضعف والمعاناة النفسية هي الأعلى بين النساء اللاجئات والأطفال اللاجئين. وغالباً ما ينعكس ذلك في الاستراتيجيات السلبية للتغلب على الصعاب مثل؛ التنقل، والديون، وبيع الأصول، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر، والتسول إلخ.
- يتصاعد الإحباط بسبب عدم المساواة في إمكانية الحصول على فرص العمل وعدم قدرة الشباب المتعلم على دخول سوق العمل نظراً لأن مستويات التعليم ترتبط بوجود فرص عمل أفضل والتي لا تزال منخفضة (42 في المائة لا يتجاوز تحصيلهم العلمي عن المرحلة الابتدائية).
- يشكل النقص في العلاقات والمعارف عائقاً كبيراً يحول دون الحصول على فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من العاملين لحسابهم الخاص يعملون في أعمال ذات إنتاجية منخفضة/وظائف منخفضة الأجر.
- يعتبر الاستهداف تقديري و/أو لصالح مجموعة ضعيفة على الأخرى. فالتصور التفضيلي لإحدى المجموعات الاجتماعية على الأخرى والذي يستند إلى وضعية لاجئ/ غير لاجئ قد يزيد من التوترات الاجتماعية عبر المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين.
- الافتقار إلى الشفافية في معايير الاختيار، وأدوار ومسؤوليات ومسؤوليات المرشدين الذين تم اختيارهم عن طريق مديرية التوجيه التربوي والمدرسي (DOPS) يمكن أن يزيد من إضعاف الثقة في اللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان.

- ضعف نظام معالجة الشكاوى المرتبطة بالتمييز والبلطجة في المدارس لا يشجع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة.
- زيادة العنف القائم على أساس نوع الجنس حيث أن وقت الفراغ وعدم توفر الفرص من المرجح أن يشجع الشباب إلى اللجوء إلى العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والأنشطة الإجرامية، أو إساءة استعمال المواد المخدرة.

18. بالإضافة إلى المخاطر المبينة أعلاه، قد تنشأ المخاطر الاجتماعية من دعم البنية الأساسية التي تتطلب حياة الأراضي أو التغيير في استخدام الأراضي والممتلكات. يخطط البرنامج حاليا إلى دعم التوسع في المدارس والفصول الدراسية والتي قد تتطلب الأراضي المستخدمة حاليا لأغراض أخرى، وذلك قد يؤثر على الأشخاص الذين سوف يفقدون أصولهم الإنتاجية أو مصادر دخلهم بسبب إعادة التوطين القسري. ويمكن أن تشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المباشرة فقدان الأراضي والأصول والدخل، وإمكانية الحصول على الأصول أو الإسكان مما قد يسفر عن الآثار السلبية على سبل العيش. إلا إذا أدير بشكل صحيح، قد تؤدي إعادة التوطين القسري إلى مشقة وفقر الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة على المدى الطويل، فضلا عن الضغوط الاجتماعية في المناطق التي كانوا قد نزحوا إليها.

و. تقييم نظم المقترض

19. تعتمد مشروعات البنك الدولي التي يتم تنفيذها حاليا من قبل وزارة التربية والتعليم العالي نظم وسياسات تشغيلية للإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. يعتمد تقييم النظم البيئية والاجتماعية الحالية أساسا على تحليل النظم القائمة للإدارة البيئية والاجتماعية في لبنان والتي أجراها البنك الدولي في عام 2011 (البنك الدولي 2011 ، التحليل البيئي للبنان) للاتساق مع المبادئ الأساسية لمنشور سياسات العمليات/إجراءات البنك الدولي رقم 9. ويتسق نظام تقييم الأثر البيئي في لبنان مع متطلبات البنك باستثناء بعض الفجوات التي يمكن سدها بسهولة عن طريق تحديث الشروط المرجعية لبناء المدارس التي تم إصدارها في إطار خطة الإدارة البيئية والمبادئ التوجيهية لمشروع البنك الدولي الثاني لتطوير التعليم، والكشف عن ملخص تقييم الأثر البيئي للجمهور على موقع وزارة التربية والتعليم العالي.

20. من أجل معالجة المخاطر الاجتماعية في المدارس، تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بتوظيف المنسقين الميدانيين لرصد نوعية التعليم، والمشاكل التي يواجهها الطلاب، والحالة العامة في كل مدرسة. يضطلع المنسقون الميدانيون بمسؤولية ما يقرب من 30 مدرسة وزيارة كل مدرسة كل 2-3 أسابيع. ويسمح ذلك لوزارة التربية والتعليم العالي بالحصول على معلومات محدثة عن كل مدرسة تدعمها ومعالجة القضايا في الوقت المناسب. ويعمل المنسقون الميدانيون عن كثب مع المعلمين والمرشدين التربويين في كل مدرسة لمعالجة القضايا، وأيضا لجمع المعلومات عن أوضاع المدرسة والتي يتم إرسالها بعد ذلك إلى المهندسين.

21. ينص القرار رقم 1130 لعام 2001 المادة 41 من القرار رقم 1130/م/2001 المتعلق باللوائح الداخلية "لرياض

الأطفال" والتعليم الأساسي في المدارس العامة على أنه يحظر على العاملين في قطاع التعليم إيقاع أي عقوبة بدنية على الطلاب، أو توجيه العقاب اللفظي المهين والمخالف لمبدأ التعليم والكرامة الشخصية. ومع ذلك، لا يقدم القرار تفاصيل حول

حقوق الطلاب ولا مساعلة المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم. وجدير بالذكر أن الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بآليات رفع المظالم على المستوى المدرسي، ووجود نظام شفاف للثواب والعقاب لسوء السلوك يشكل تحدياً للديناميات الاجتماعية على المستوى المدرسي.

22. كجزء من تكوين وحدة إدارة البرنامج (PMU) الخاصة بالبرنامج الثاني لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم، سيدعم موظف حماية الطفل تنفيذ برنامج حماية الأطفال في المدارس على المستوى الوطني والمحلي بالتنسيق مع مديرية التوجيه التربوي والمدرسي، وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك التواصل مع مديريات التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية على المستوى المحلي. وسيقوم الموظف بالمساعدة في وضع وتنفيذ برنامج الاشتغال (الذي يستهدف الأطفال ذوي الإعاقات الجسدية والذين يجدون صعوبات في التعلم).

23. فيما يتعلق بالحاجة إلى مصادرة الأراضي، فلدَى النظام اللبناني عدة ثغرات يمكن أن تفرض آثار سلبية على الأشخاص المتضررين. على وجه الخصوص، هناك فجوات بين قانون نزع الملكية رقم 58 المؤرخ في 1991/05/29 (المعدل في 2006/08/12) ومنتشور سياسة العمليات OP 4.12 الخاص بالبنك الدولي والذي يتم عرضه في علامة التبويب أدناه.

ز. التوصيات والإجراءات المقترحة

24. الجوانب البيئية

يوصي تقييم النظم الاجتماعية والبيئية باتخاذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحسين قدرات الإدارة البيئية وفقاً للخطط التالية للتخفيف، والرصد والتعزيز المؤسسي:

- يتم النظر في خطط تدابير التخفيف والرصد من أجل: الشروط العامة التي تغطي الإخطار وسلامة العمال؛ وتفكيك مخلفات البناء؛ وأنشطة إعادة التأهيل و / أو البناء العامة من حيث نوعية الهواء، والتدفئة والعزل، والضوضاء، ونوعية المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات؛ ونظام معالجة مياه الصرف الصحي الفردي؛ والمواد السامة فيما يتعلق بإدارة النفايات الخطرة/المواد السامة؛ وحماية الغابات المتضررة، والأراضي الرطبة و/أو المناطق المحمية؛ وسلامة حركة المرور والمشاة من خلال المخاطر المباشرة أو غير المباشرة لحركة المرور العامة والمشاة من قبل أنشطة التشييد.
- يتم النظر في خطط تدابير الرصد بالنسبة للفئات التي تقع في إطار التخفيف لمعالجة ما يلي: ما هو المعيار الذي يتعين رصده، وأين المعيار الذي سيتم رصده، وكيف يتم رصد المعيار، ومتى يتم رصد المعيار وكم تبلغ التكاليف المرتبطة بالمعيار لكل فئة من فئات التخفيف المدروسة.

- يتم النظر في خطط التعزيز المؤسسي من أجل: تجنب الآثار البيئية السلبية من قبل المهندسين المعماريين والمهندسين؛ وسيتم إعداد وثائق المشروعات المعمارية/البناء بغية الامتثال لقوانين، ولوائح ومراسيم حماية البيئة وقواعد البناء المتعلقة بإعادة تأهيل المباني.

25. الجوانب الاجتماعية

يوصي تقييم النظم الاجتماعية والبيئية بالاضطلاع بالإجراءات التالية فيما يتعلق بتحسين قدرات الإدارة الاجتماعية عن طريق:

- إدخال آليات إشراك المواطنين التي من شأنها أن تشمل الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات المعنية بالمعايير المرتبطة باستهداف المجموعات الضعيفة والمستفيدين، وسيتم تضمين اختيار المعلمين وموظفي الاتصال المجتمعي في أنشطة البرنامج على مستوى وحدة إدارة البرنامج، ومديرية التوجيه التربوي والمدرسي، واللجنة التنفيذية لمبادرة الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (REC) والمركز التربوي للبحوث والإنماء.
- إدخال معايير موضوعية وقابلة للقياس لاختيار المدارس والأفراد المستفيدين (الطلاب، والمعلمين وأولياء الأمور).
- ضمان أن موظفي وحدة إدارة البرنامج يقدمون التمويل الواضح للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية تحت إشراف موظف حماية الطفل.
- وضع نظام قوي لرفع المظالم على مستوى وحدة إدارة البرنامج ووزارة التربية والتعليم العالي لمعالجة الشكاوى المرتبطة بالتمييز، والتحرش الجنسي والبلطجة في المدارس. ودمج نظام آمن وسري يسهل الوصول إليه للإبلاغ عن حالات العنف القائم على نوع الجنس وضمان المتابعة.
- دعم الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي لتعزيز التماسك المجتمعي بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال إنشاء أو تمكين جمعيات أولياء الأمور والمعلمين وجعل المدارس تقوم بتنظيم أنشطة خدمة المجتمع داخل مجتمعاتهم.
- بناء قدرات ووظيفة الإشراف لموظفي وحدة إدارة البرنامج المسؤولين عن الإشراف على بناء المدارس للامتثال للمبادئ المتعلقة بإعادة التوطين وحيازة الأراضي الخاصة بالبنك الدولي (منشور سياسة العمليات رقم OP 4.12) للتخفيف، وتجنب أو تقليل الآثار الاجتماعية.
- بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومديرية التوجيه التربوي والمدرسي، ووزارة التربية والتعليم العالي، يتم تعزيز قدرات موظفي الاتصال المجتمعي والمعلمين لتحسين الاستجابة للتوترات الاجتماعية، والتمييز، والبلطجة وقضايا العنف القائم على نوع الجنس.
- وضع تدابير لدعم بعض الشباب الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك الفتيات والشابات، فضلا عن الأولاد الذين يواجهون ضغوطا للدخول المبكر في سوق العمل.